INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

التعذيب في السجون والمعتقلات الليبية

تحولت ليبيا على مدى 9 أعوام من العنف والانفلات الأمني إلى بلد يعج بالسجون بعضها ما هو مُعلن والبعض الآخر لايزال يتمتع بسرية تامة وبين هذا وذاك مئات الآلاف من الضحايا وحال واحد "بؤس وسوء وتعذيب وانتهاكات".

ساهم انتشار المليشيات والعصابات المسلحة المدعومة من كل الجوانب في التزايد الكبير في عدد السجون في ليبيا وعدم انحصارها في أيدي الحكومة والتي هي باتت أيضاً مدعومة خارجيا لتزيد من اضطراب الوضع الأمني وتأخير عملية الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى مراكز الاحتجاز التي تديرها حكومة الوفاق الوطني وتجري فيها عمليات تعذيب واحتجاز تعسفي واتجار بالبشر.

أخذت السجون في ليبيا طابع الانتقام أو تصفية الحسابات من المدنيين أو العسكريين أو من الذين تراهم تلك الفئات المسيطرة في ليبيا من هو ضد سياستها في تقييد لحرية التعبير والرأي.

يعاني المحتجزون من ظروف احتجاز غير مسبوقة منافية للمعايير الدولية الدنيا لمعاملة السجناء، حيث اجتمعت تلك السجون على مبدأ واحد وهو التفنن في عملية الانتقام والتعذيب بوسائل مختلفة كانت أكبر من أن يحتملها عقل بشري للأسف: الضرب بالسياط والكي بالنار وتعليق من الأيدي والأرجل وتكسير العظام والصعق بالكهرباء والحرمان من النوم والتحرش الجنسي في بعض الأحيان والحرمان من العلاج والحرق بالسجائر والقضبان الساخنة بالإضافة إلى قتل الآلاف تحت التعذيب والرمي بجثثهم والتنكيل بها خارج المعتقلات والاعدامات خارج نطاق القضاء واختفاء المئات الذين لم يُعرف مصيرهم حتى الآن وغيرها الكثير من الممارسات الوحشية والانتهاكات الصارخة والتجاوزات ضد حقوق الإنسان التي تعكس مدى إجرام الميليشيات والعصابات المسلحة وحتى الحكومة الحالية الذين فرضوا وجودهم على الأراضي الليبية.

ورغم سعي المنظمات الحقوقية والإنسانية للحصول على إحصائيات موثوقة حول عدد المحتجزين في السجون والمعتقلات الليبية إلى ان الظروف الأمنية السيئة والتحفظ الشديد من الحكومة والمليشيات يحول دون الوصول إلى العدد الحقيقي لهؤلاء المحتجزين.

الانتهاكات في السجون الليبية:

الدولة الليبية باعتبارها طرف في العديد من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان، هي مجبرة على احترام وحماية ومراعاة حقوق الإنسان وضمان تمتع كافة الأفراد بكامل حقوقهم المدنية والأساسية، كما من الواجب على كافة الأطراف المسلحة في ليبيا الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

شهدت السجون والمعتقلات الليبية انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ولعل أبرز الانتهاكات التي تجري خلف قضبان تلك السجون تتمثل في:

- الاعتقال التعسفي وسلب الحرية دون اللجوء إلى محاكمة عادلة أو أساس قانوني:
مداهمة المنازل واختطاف واعتقال المواطنين وبينهم أطفال دون أي تهم أو محاكمات أو حتى إجراءات قانونية وإخفائهم في سجون سرية خاضعين لكافة وسائل التعذيب خارج إطار القانون الدولي علاوة على أنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان هو أيضاً تغييب للسلطة القضائية في البلاد وتجريدها من كامل صلاحياتها.
- التعذيب الذي يصل أحياناً إلى الموت وسوء المعاملة في تلك السجون من إهانة للذات البشرية ووضع المحتجزون في أماكن احتجاز غير مستوفية للمعايير الدنيا لمعاملة السجناء.
- الاختفاء القسري حيث لايزال مصير الآلاف من المعتقلين داخل السجون مجهولاً بعد تعرضهم لاستجوابات غير قانونية وتعذيب شديد. وحسب المادة ال (5) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري " تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".
- احتجاز الأطفال: لم تخلو السجون الليبية من الأطفال الذين تم زجهم مع الكبار في ذات السجن أو المعتقل وتعذيبهم بذات الأسلوب الوحشي. اعتقال الأطفال وحرمانهم بصورة تعسفية من حريتهم هو انتهاك خطير لحقوق الطفل المشروعة وحسب المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل لا يجوز بأي شكل من الأشكال سلب حرية الطفل وتعريضه للتعذيب.
- احتجاز النساء والفتيات: لم تتوانى العناصر المسلحة في ليبيا عن خطف واعتقال النساء والفتيات والاتجار بهم وتحويلهم بعد اغتصابهم إلى سلعة لتبادل الأسرى بهدف حصولهم على الرجال المطلوبين.

الانتهاكات والتجاوزات خلف قضبان السجون والمعتقلات في ليبيا لا تحصى، في تلك الأماكن يتجرد الإنسان من كافة القيم الإنسانية والكرامة واحترام للذات، ليصبح مجرد جسد يخضع لعمليات تعذيب مهينة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بشدة كافة الانتهاكات التي تجري ضمن السجون والمعتقلات الليبية بعد تجاوزها اللامعقول نتيجة دعم الحكومة الحالية للمجموعات المسلحة ومدها بالدعم المالي الذي أدى إلى تمكين الإفلات من العقاب وبسط سيطرتها، إضافة إلى إهمال الجهات المعنية والهيئات المختصة للأمم المتحدة تجاه ما يجري من انتهاكات فاقمت من معاناة الشعب الليبي.

ويطالب المجلس بالإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن كافة المحتجزين بصورة تعسفية في السجون الرسمية والسجون الغير شرعية للمليشيات المسلحة. ونقل كافة المحتجزين إلى سجون تخضع إلى سلطة قضائية وإجراء تحقيق نزيه يقوم على أساس قانوني يلبي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وإنهاء ظاهرة

المعتقلات العشوائية للفئات الغير شرعية. كما يطالب في الكشف عن مصير المختفين قسراً داخل السجون والمعتقلات.

ويرى المجلس أنه من الضروري التحقيق في وسائل التعذيب المستخدمة لما تسببه من تشوه جسدي وأمراض عقلية وحالات وفاة في غالب الأحيان. وضمان احترام كافة الحقوق الأساسية والمشروعة للمحتجزين وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.